أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر

The impact of Dutch disease on the economies of oil-producing countries : Algerian case

حمزة بن الزين
مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أمال رحمان
مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر المرض الهولندي على اقتصاد الدول الريعية، وذلك بإبراز الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة ومخاطر استمرار اعتماد الدول الريعية على قطاع المحروقات لتلبية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ؛ حيث تم اختيار الجزائر كعينة تطبيقية لدراستنا، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، الجباية البترولية والجباية العادية، فمن خلال دراستنا لهذه المؤشرات، توصلنا إلى مجموعة نتائج مفادها أن ظاهرة المرض الهولندي أثرت سلبا في نمو الاقتصاد الجزائري، وتبين ذلك من خلال القيمة الاقتصادية المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك حجم الإيرادات الجبائية.

إن أهم الحلول المقترحة على السلطات الجزائرية هو تبني استراتيجية اقتصادية شاملة هدفها تحريك وتنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة خاصة قطاع الصناعة منها من أجل خلق ثروة اقتصادية خارج قطاع المحروقات والتنافس على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية : المرض الهولندي، قطاع المحروقات، اقتصاد الجزائر، مخططات تنموية

Abstract:

This study aims to clarify the impact of the Dutch disease on the economy of the rentier countries, by highlighting the negative effects of this phenomenon and the risks of the continued dependence of the rentier countries on the hydrocarbon sector to meet the economic and social goals. We choose Algeria as an applied sample for the study. In order to answer the problem of the study, a number of economic indicators were used, such as GDP and value added of each economic sector. We found a set of findings that the phenomenon of the Dutch disease negatively affected the growth of the Algerian economy, as evidenced by the ratio of the value added of the hydrocarbon sector in GDP, as well as the volume of its fiscal revenue. The most important proposed solutions to the Algerian authorities is to adopt a comprehensive economic strategy to motivate and developing the productive economic sectors, especially the industrial sector, including creating economic wealth outside the hydrocarbon sector and competing globally.

Keywords: Dutch disease, hydrocarbon sector, Algerian economy, Development plans

تمهيد:

تعتمد أغلب الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية خاصة منها النفط، على قطاع المحروقات في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد، بحيث يكون الركيزة الأساسية في دعم الموازنة العامة، ومن هذا المنطلق تصبح أغلب هذه البلدان تدور في دوامة ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، ففي حالة الارتفاع تزداد الإيرادات العامة للدولة وتزداد معها النفقات العامة، أما في حالة الانخفاض تدخل أغلب الدول المصدرة للنفط، في دوامة من الأزمات الاقتصادية، حيث تعاني من عجز في الموازنة العامة، إلى عجز في ميزان المدفوعات.

إن حالة اللإستقرار التي تشهدها أسعار النفط على المدى القريب والمتوسط، تجعل معظم هذه الدول أسيرة لهذه التقلبات ففي حالة الارتفاع ينتعش الاقتصاد وفي حالة الانخفاض يركد الاقتصاد، وهذا ما ينطبق تماما مع الظاهرة الاقتصادية التي ظهرت سنة 1977، والمعروفة عند العلماء الاقتصاديين بظاهرة المرض الهولندي ويظهر أعراض هذا المرض من خلال العلاقة الموجودة بين الاعتماد على الموارد الطبيعة خاصة النفط منها والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة عناصر:

- أولا: ماهية المرض الهولندي.
- ثانيا: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- ثالثا: تداعيات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري.
- رابعا: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل المرض الهولندي واستمرار أزمات السوق النفطية

أولا– ماهية المرض الهولندي:

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على الدول النفطية، أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، إلا أن هذه الإمكانيات قيدت فرص تحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي، وقد بينت تجارب التنمية في أكبر البلدان المصدرة للنفط على غرار الجزائر، انغولا، نيجيريا وبلدان أخرى أن نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان تحولت إلى نقمة، وهذه ما يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي، وهذا ما سنتطرق إليه في محورنا هذا، من خلال تعريف المرض الهولندي، وكذا التفسيرات الاقتصادية لهذه الظاهرة.

1– المرض الهولندي:

انه مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الانتاج بالقطاع الصناعي، وقد اطلق هذا المفهوم من قبل الهولنديين سنة 1977 بعد الانخفاض المستمر في الانتاج الصناعي منذ اكتشاف حقل غاز كبير سنة 1959[1].

2– لعنة الموارد:

وهو مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة (كالنفط مثلا)، الذي يؤدي بدوره الى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج تنموية سيئة[2].

3– التفسيرات الاقتصادية لهذه الظاهرة:

3–1– تقلب أسعار النفط ودورية السياسة المالية:

تعتبر السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا، حيث أن التحول المفاجئ في أسعار النفط وما يلي هذا التحول من ازدهار وكساد في الدورات الاقتصادية، أشياء يصعب على صناع السياسات المالية إدارتها، نظرا لما تخلفه هذه الاضطرابات من عجز في الموازنة العامة، أو اضطرابات في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، نتيجة لظاهرة التضخم.

3–2– ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة:

يتجلى هذا التأثير في حجم الاضطرابات الناتجة عن العوائد النفطية، وما يصاحب هذه الاضطرابات من تأثيرات على الموازنة العامة للدولة، حيث إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة وكذلك حجم نفقاتها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة في السوق، والعكس يحدث عند ارتفاع أسعار النفط.

3–3– تراجع العائدات الضريبية:

هذا التراجع الحاصل في العائدات الضريبية يرتبط كثيرا بمؤشر أسعار النفط، حيث أن الانخفاض الذي يحدث فيها يحتم على صناع السياسة النقدية مراجعة النظام الضريبي لاستقطاب استثمارات أجنبية كبيرة، سواء الخاصة بقطاع المحروقات من أجل زيادة عدد الآبار وبالتالي زيادة حجم الإنتاج، أو استثمارات خاصة بالقطاع الصناعي من أجل خلق ثروة خارج قطاع المحروقات[3].

ثانيا– مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

سنتطرق في هذا المحور إلى محطتين مهمتين في حياة الاقتصاد الجزائري، الأولى خاصة بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات حيث سنذكر أهم الإصلاحات والبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر، والثانية خاصة بمكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

1– أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني:

تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ابتداء من سنة 1962 إلى غاية الألفية الحالية حيث كانت هذه الإصلاحات عبارة عن مخططات خماسية ورباعية، هدفها تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

1–1 فترة الانتظار 1962–1966:

تميزت هذه الفترة بخروج المعمرين الأوروبيين واستعادة المزارعين الجزائريين لأراضيهم، حيث قامت الحكومة الجزائرية آنذاك بتأميم الأراضي الزراعية لصالحها سنة 1963 وكذلك تأميم قطاع المناجم سنة 1966 وبذلك تكون الجزائر قد قامت بأول عملية نحو تصحيح المسار الاقتصادي[4].

1–2– فترة التصحيح الهيكلي الأول 1967–1979:

اتصفت هذه الفترة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18.2 % من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967، مقابل 13 % سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5 % سنة 1967 مقابل 17.5 % سنة1963.

ويظهر المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، قيام الدولة بوضع معيار تصنف من خلاله المشاريع الاستثمارية من أجل إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة سند للصناعات الخفيفة. كما قامت الدولة في هذه الفترة بتمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، كالحديد، الكهرباء، الميكانيك، وغيرها من الصناعات الضخمة[5].

1-3- فترة التصحيح الهيكلي الثاني 1979-1987:

لقد تضمنت فترة 80-89 تطبيق مخططين هامين وهما مخططان أطول من المخططات السابقة من حيث المدة إذ أن مدتها هي 5 سنوات لكل مخطط، كما أن حجم الاستثمارات كان كبيرا إذا ما قارناه بالمخططات السابقة، إذ تبلغ المخصصات المالية للمخطط الخماسي الأول 560 مليار دج، أما الخماسي الثاني فبلغت 828 مليار دج. ومن أهم الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر في هذه المرحلة:

- إعادة الهيكلة الحزبية والمجالس المنتخبة، جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية، رفع معدل استغلال طاقات جهاز الإنتاج الوطني من 40% إلى 60 %.
- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي دون المحروقات، حيث بلغ 5.8%، ميزان المبادلات الخارجية من السلع والخدمات حقق فائض سنوي يتراوح ما بين 3 إلى 6 مليار دج.
- تحسين حالة التشغيل بنسبة بلغت 0.6%، تحسين وضعية استهلاك العائلات بنسبة سنوية 2.6%.

وغيرها من المكتسبات التي حققتها الجزائر من خلال هذه الإصلاحات، التي وضعت أسس وأعمدة الاقتصاد الجزائري[6].

1-4- الاقتصاد الجزائري في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، ابتداء من سنة 1990 إلى غاية 2014:

ابتداء من سنوات التسعينيات ومع تراجع إيرادات النفط بدأت تظهر بوادر ومؤشرات تراجع القطاع الصناعي المحلي خارج قطاع المحروقات بسبب تداعيات كل من أسعار النفط وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري الذي يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الصناعة المحلية، وبعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي 65% سنة 1980، فقد تراجعت بنسبة 7% خلال 7 سنوات فقط، كما انخفضت صادرات القطاع الصناعي بشكل كبير جدا حيث أنها لم تتجاوز نسبة 3% من إجمالي الصادرات من سنة 1992إلى غاية 2005[7].

1-5- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

تم خلال هذه الفترة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب و"الهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثه[8].

1-6 برنامج التنمية الخماسي 2009-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، حيث يخصص هذا برنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال: تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي المباشر منذ عقد من الزمن.

كذلك يخصص هذا برنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال، دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ضخمة[9].

2- مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يحتل قطاع المحروقات مكانة مميزة في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تصل إلى 67% من إجمالي الصادرات وهذا حسب التقرير الإحصائي السنوي 2012 لمنظمة الأوبك إذ من خلاله تبني الدولة استراتيجياتها الاقتصادية نحو مزيد من التطور والنمو، وتظهر هذه المؤشرات الأهمية الكبرى التي توليها الجزائر لهذا القطاع المنتج.

الجدول رقم 01: قيمة صادرات النفط من إجمالي الصادرات الوحدة: مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الصادرات	79,298	48,542	61,971	77,198	72,632	65,644	62,886	37,787
صادرات النفط	53,607	30,587	38,211	51,409	48,271	44,458	40,628	21,751
النسبة	%67	%63	% 61	%66	%66	%67	%64	%57

Source : OPEC, annual statistical report, 2012-2016.

الشكل رقم 01: يوضح قيمة صادرات النفط من إجمالي الصادرات

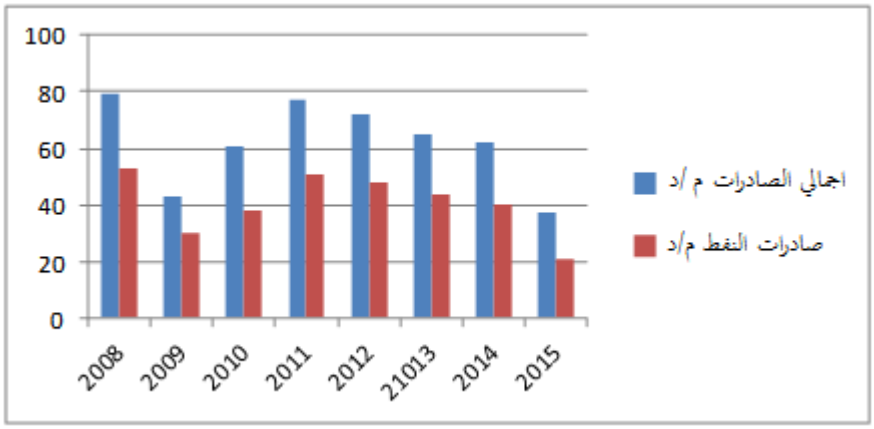

المصدر: مخرجات برنامج Exel بالاعتماد على الجدول رقم 1.

يحتل قطاع النفط الصدارة في إجمالي الصادرات بنسبة بلغت 70 % سنة 2009 من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة خلال 7سنوات وهذا ما يدل على المكانة الكبيرة التي يحظى بها قطاع النفط في السياسة الاقتصادية للدولة، إذ يعد الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية، فمن خلال قطاع النفط تحافظ الدولة على موازنتها العامة وكذلك على توازن ميزان المدفوعات، أما النسبة الباقية من إجمالي الصادرات والبالغة 30% فهي تمثل إسهامات باقي القطاعات الاقتصادية في إجمالي الصادرات والمتمثلة في قطاع الصناعة والفلاحة وقطاع الخدمات وغيرها من القطاعات المنتجة.

إن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة جدا وهذا ما يستوجب على الجهة الوصية تقوية القطاعات الأخرى باعتماد استراتيجية اقتصادية هدفها التنويع الاقتصادي ومنه خلق منابع أخرى للتصدير تكون منافسة لقطاع النفط.

الجدول رقم02: مساهمة مداخيل النفط في الواردات الوحدة: مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	39,181	49,340	50,652	57,275	56,554	54,852	58,580	51,501

Source :OPEC, annual statistical report, 2012-2016.

الشكل رقم 02: مساهمة مداخيل النفط في الواردات

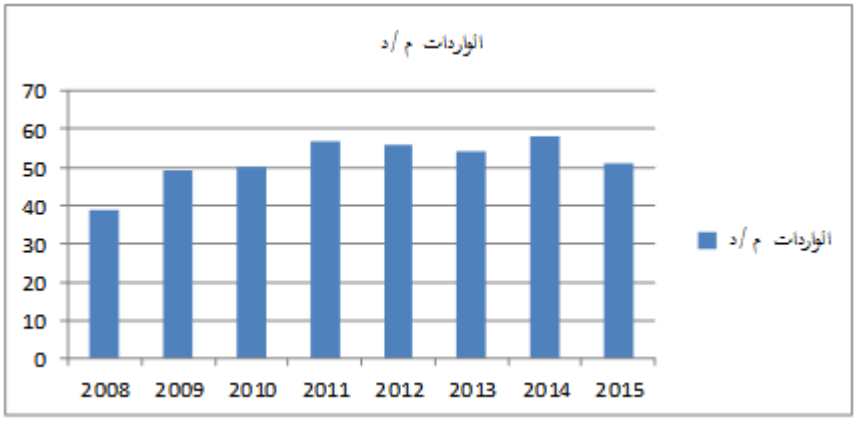

المصدر: مخرجات برنامج Exel بالاعتماد على الجدول رقم 2.

نظراً لسيطرة قطاع النفط على إجمالي الصادرات، فإن نسبة مساهمة مداخيل قطاع النفط في الواردات عالية جدا حيث بلغت 58 مليار دولار سنة 2014، وهي أعلى نسبة خلال 7 سنوات حيث تسيطر مداخيل النفط على واردات الدولة من التجارة الخارجية وستستمر هذه السيطرة نظرا لاعتماد الدولة على قطاع النفط في تلبية حاجياتها الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم 03: تطور إنتاج النفط الوحدة: مليون برميل

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج	1,356.0	1,216.0	1,189.8	1,161.6	1,199.8	1,202.6	1,192.8	1,157.1

Source :OPEC, annual statistical report, 2012-2016.

الشكل رقم03: تطور إنتاج النفط من سنة 2008 إلى سنة 2015

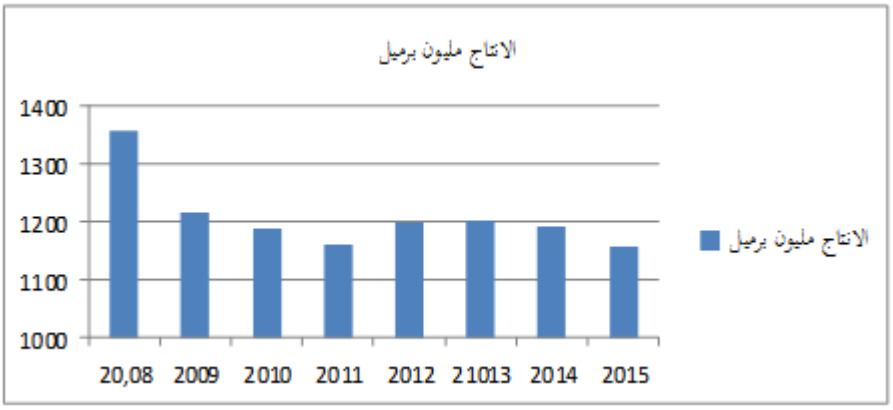

المصدر: مخرجات برنامج Exel بالاعتماد على الجدول رقم 3.

شهد إنتاج النفط تذبذبا واضحا خلال بداية الألفية حيث انخفض من 1.5 مليون برميل يوميا سنة 2005 إلى 1.3 مليون برميل يوميا سنة 2008، ثم واصل الانخفاض ليصل إلى 1.157 مليون برميل سنة 2015، حيث تعتبر انخفاضات قياسية نظر لما يعنيه هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الجزائري.

إن الانخفاضات المستمرة المسجلة في إنتاج قطاع النفط ترجع لأسباب عديدة منها:

- ضعف عدد الآبار النفطية المستكشفة؛
- التذبذب الحاصل في أسعار النفط وما يصاحبه من عزوف الشركات عن الاستثمار؛
- ضعف مردودية الآبار القديمة.

الجدول رقم 04: مساهمة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجباية العادية	829	953	1153	1245	1520	1894	2204	2640	2961
الجباية النفطية	973	970	1628	1835	1472	1561	1615	1577	1722
الإيرادات العامة	1.802	1.923	2.781	3.080	2.992	3.455	3.819	4.217	4.683

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب؛ – قوانين المالية السنوية 2007-2015 .

الشكل رقم 04: يوضح مساهمة الجباية النفطة في إجمالي الإيرادات العامة

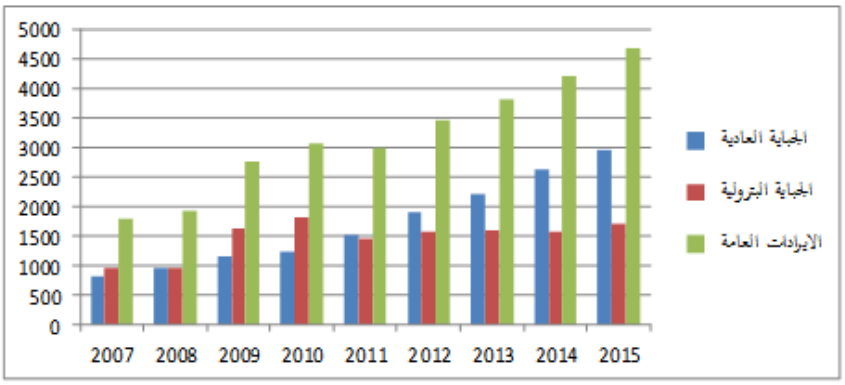

المصدر: مخرجات برنامج Exel بالاعتماد على الجدول رقم 4.

وفيما يتعلق بالجباية النفطية، فهي تمثل أحد أهم المداخيل الجبائية لوزارة المالية، ومن خلالها تبني الدولة استراتيجيتها الاقتصادية وهذا بالنظر للمكانة التي تحتلها، حيث يظهر الجدول رقم 04 النسبة العالية التي تساهم بها الجباية البترولية في الإيرادات العامة، حيث بلغت نسبة 59.57 % سنة 2010 من مجموع الإيرادات العامة، وهي أعلى نسبة خلال ثماني سنوات.

إلا أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على الجهاز الضريبي، من خلال فرض المزيد من الضرائب بالإضافة إلى مكافحة التهرب الضريبي، جعل من نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة تتغير تدريجيا، وهذا ما يمهد الطريق لفتح قنوات جديد تنافس الجباية البترولية في تدعيم الإيرادات العامة للدولة.

ثالثا– تداعيات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري:

تظهر أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري من خلال القطاعات التالية:

1– أثرها على الناتج المحلي الإجمالي:

تظهر نتائج الجدول رقم 05 ضعف مساهمة كل قطاع من القطاعات الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبقى قطاع المحروقات المساهم الأكبر وبنسبة عالية.

الجدول رقم05: القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة قطاع الكهرباء والغاز والماء	0.9	0.8	0.8	0.8	0.9
نسبة مساهمة قطاع الفلاحة	9	8.6	9.7	9.6	11.1
نسبة قطاع الصناعة	4.3	3.9	4	4.1	4.2
نسبة قطاع المحروقات	37.1	38.5	36	35.3	29.7
نسبة قطاع النقل والاتصالات	8.7	11.5	7.4	9.3	9.7
نسبة قطاع البناء	11	9.8	9.8	10.3	10.8

Source :OCED, annual statistical report, 2012-2016

شهد قطاع الفلاحة وقطاع النقل والاتصالات تطورا ملحوظا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت نسبة المساهمة من 9 % إلى 11.1%، ومن8.7% إلى 9.7% على التوالي من سنة 2010 إلى سنة 2014، وهذا ما يؤكد على نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة من أجل إنعاش هذه القطاعات والتخلي التدريجي عن قطاع النفط، إلا أن نسبة المساهمة تبقى بعيدة عن مستوى التطلعات الاقتصادية، نظرا لحجم ميزانية هذه القطاعات، وكذلك نظرا لمستوى المنافسة على المستوى الدولي، وسرعة التغيرات في البيئة الاقتصادية كالتطور التكنولوجي، وكذلك خطر الاستمرارية في سيطرة قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في البلاد، هذا ما يحتم على الحكومة الجزائرية اعتماد خطط واستراتيجيات اقتصادية تتماشى ومستوى المنافسة في السوق الدولية.

أما قطاع الصناعة والبناء وقطاع الكهرباء والغاز، تبقى نسبهم غير مستقرة، بالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لهذه القطاعات، من خلال تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي (باستثناء قطاع الكهرباء، فهو لايزال تحت سيطرة الدولة)كتقديم إعفاءات ضريبية، وتحرير بعض القيود الإدارية والقانونية إضافة إلى حجم المخصصات المالية الموجهة لهذه القطاعات، إلا أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة مقارنة مع ما هو متوفر من إمكانيات مادية وبشرية، وهذا ما يحتم على السلطات العليا في البلاد، إعادة النظر في سياساتها تجاه هذه القطاعات، منها قاعدة 49/51 التي خلقت مشاكل للحكومة بسبب هروب المستثمرين الأجانب، وهذا بالنظر للتسهيلات الكبيرة التي تتوفر في بلدان أخرى، إضافة إلى البيروقراطية الإدارية التي شكلت عائقا لكثير من المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى المستثمرين المحليين.

يبقى قطاع المحروقات، القطاع الوحيد الذي يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى 38.5 % سنة 2011 وهي أعلى نسبة خلال 5 سنوات.

من خلال هذه الإحصائيات يتضح لنا مدى تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري، حيث بالرغم من توفر إمكانيات المادية والبشرية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، إلا أن البلد لايزال يعاني من ضعف النمو الاقتصادي بسبب اعتماد الدولة على ركيزة وحيدة في التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في قطاع النفط.

2– أثرها على حركية الميزان التجاري:

الشكل رقم 05: يظهر حركية الميزان التجاري خلال فترة 2000–2015

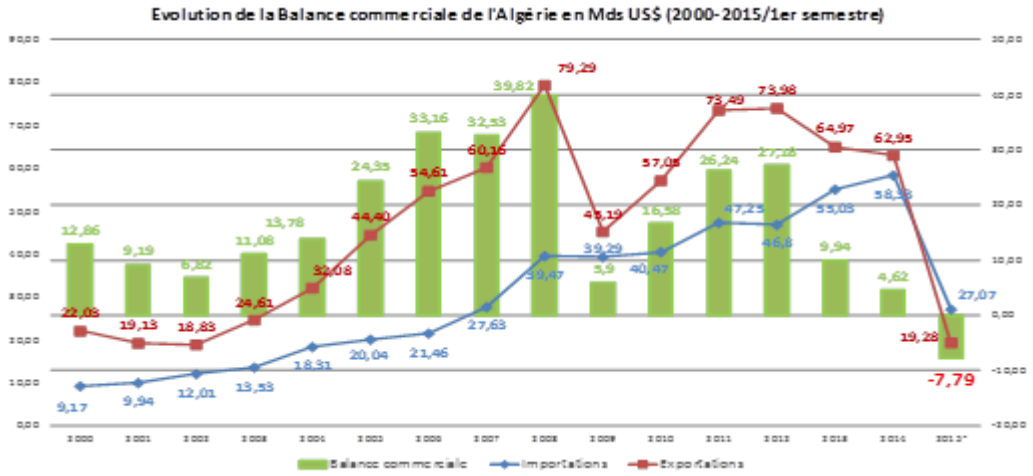

المصدر: السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2015، سنة 2015 ص29.

من خلال الشكل رقم 05 يظهر لنا أن حجم الواردات في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2002 حيث قدرت مجموع الواردات نسبة 6.02% إلى أن بلغت الذروة سنة 2008 بنسبة قدرت ب39.82% وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة الذي بدوره يؤدي إلى زيادة ارتفاع مداخيل الدولة من الموارد النفطية، أما في حالة انخفاض أسعار النفط وهذا ما حدث نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 بسبب الأزمة المالية تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى تخفيض فاتورة الواردات نظرا لعجزها عن دفع المستحقات المالية المترتبة عن هذه السلع، حيث يظهر الشكل أعلاه أن حجم الواردات سنة 2009 بلغ 5.9% بعدما كان 39.82% سنة 2008.

أما مجموع حجم الصادرات فهي مرتبطة بمدى استقرارية قطاع المحروقات والذي يشكل نسبة 98 % من مجموع الصادرات فهي في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2003، حيث شهدت هذه السنة ارتفاع في مستويات أسعار النفط بسبب أزمة العدوان الأمريكي على العراق، مما أدى هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى زيادة في حجم الصادرات.

3- أثرها على القطاع الفلاحي:

الشكل رقم 06: تطور القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015.

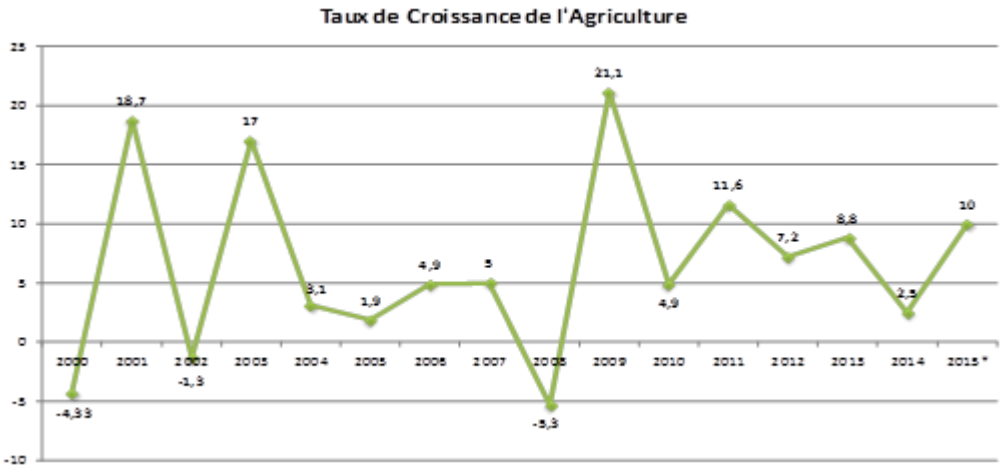

المصدر: السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2015، سنة 2015 ص67.

شهد القطاع الفلاحي نمو بنسبة 18.7% سنة 2001 وهذا راجع إلى سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة من أجل زيادة مردودية هذا القطاع، إلا أن هذه السياسة شهدت اضطرابات خلال فترة 2000-2015، حيث سجل القطاع الفلاحي عجز وصل إلى -5.3% سنة 2008 وهذا العجز يعود إلى ضعف السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال تلك الفترة بالإضافة إلى نقص الموارد المالية اللازمة بسبب الأزمة النفطية لدعم نمو هذا القطاع، فمن خلال هذا الشكل يمكن القول بأن المرض الهولندي يؤثر بنسبة كبيرة في نمو وعجز القطاع الفلاحي.

4- أثرها على القطاع الصناعي:

الشكل رقم 07: يظهر معدل نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2015

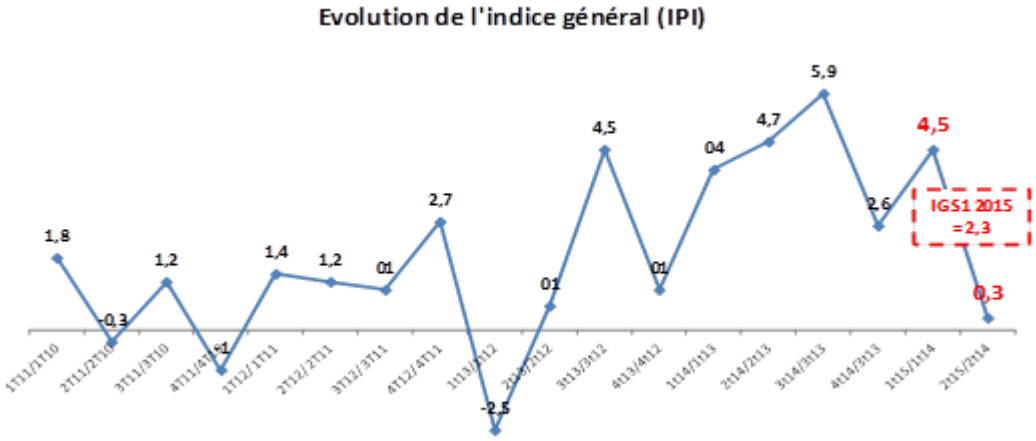

المصدر: السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2015، سنة 2015، ص72.

يبقى القطاع الصناعي الحلقة الأضعف في الاقتصاد الجزائري إذ لا يتعدى نموه نسبة 5.9% سنة 2013 وهذا راجع إلى مخلفات المرض الهولندي، حيث تعتمد الدولة في تحريك عجلة النمو على قطاع المحروقات الذي يشكل الركيزة الاساسية في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي حجم المخصصات المالية للنهوض بهذا القطاع تكون ضعيفة.

5- أثرها على التضخم:

الشكل رقم 08: تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2015

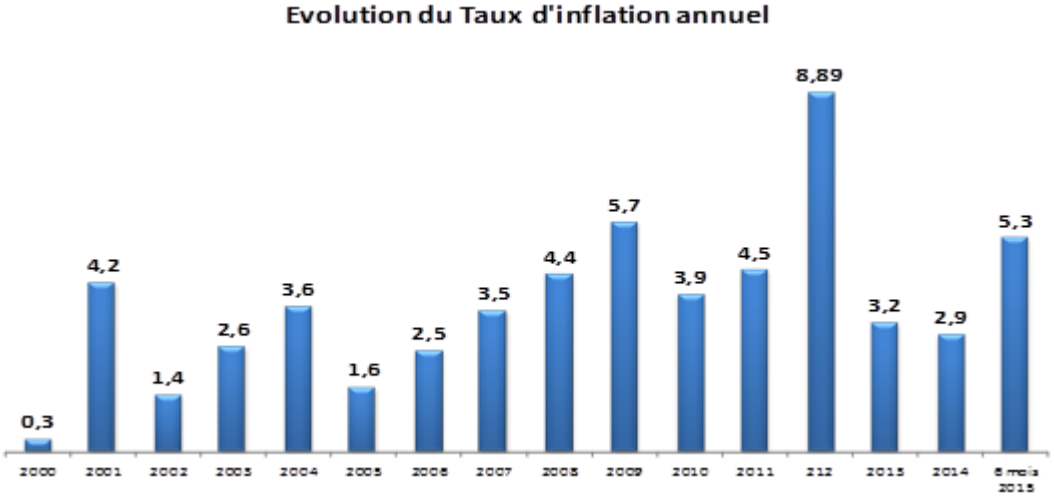

المصدر: التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2015، سنة 2015، ص112.

ترتبط ظاهرة التضخم (شعبة المواد الغذائية) بارتفاع اسعار المواد الغذائية حول العالم، ففي حالة ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ترتفع نسبة التضخم في دول العالم، وفي حالة انخفاضها تنخفض نسبة التضخم، وبالتالي فظاهرة التضخم هي ظاهرة عالمية.

أما بالنسبة للجزائر كذلك ترتبط ظاهرة التضخم بمعدل اسعار المواد الغذائية حول العالم، بالإضافة إلى حجم الواردات النفطية ففي حالة ارتفاع حجم المداخيل النفطية ترتفع معدل الأجور وبالتالي يزداد معدل أسعار السلع، وفي حالة انخفاض حجم الواردات النفطية تنخفض معها معدل الأجور وبالتالي تنخفض نسبة التضخم، فمن خلال الشكل رقم 08 تظهر أن اعلى معدل للتضخم خلال فترة 2000-2015 كان سنة 2012 حيث بلغ نسبة 8.89% وهذا راجع إلى ارتفاع حجم المداخيل النفطية خلال تلك السنة.

رابعا– مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل المرض الهولندي واستمرار أزمات السوق النفطية:

في ظل الأزمات التي تحاصر الاقتصاد الجزائري من أضرار المرض الهولندي واستمرار انخفاض أسعار النفط، يتوجب على الدولة الجزائرية تبني سياسة إنعاش اقتصادي يكون هدفها تنويع مصادر الدخل من خلال عملية هيكلة القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات من أجل منافسة قطاع النفط في دعم التنمية المحلية، حيث تم وضع غلاف مالي قدره 262 مليار دولار يخص الخماسي القادم 2015-2019، هدفه خلق اقتصاد منتج بعيد عن قطاع النفط.

هذا بالإضافة الى توجيه الأنظار الى مصادر بديلة للطاقة كالطاقات المتجددة والغاز الطبيعي، نظرا لما تحتويه الجزائر من احتياطيات كبيرة من هذه الموارد وذلك بالرغم من التكاليف المرتفعة للاستثمار في الطاقات المتجددة وارتباط سعر الغاز الطبيعي بسعر النفط، الا أنه لابد من بذل المزيد من الجهود من خلال وضع استراتيجية طاقوية قائمة على التنويع في مصادر الإيرادات، وذلك من أجل تخفيف التبعية لقطاع النفط ومن ثم التعافي من العلة الهولندية، ومن ثم الحفاظ على ما تبقى من احتياطي نفطي وكذا تحقيق التنويع الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن ظاهرة المرض الهولندي تؤثر بشكل واضح في اقتصاديات الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية خاصة النفط في دعم التنمية الاقتصادية، حيث أن الزيادة الكبيرة في أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية يؤدي إلى زيادة صادرات هذه الدول من المورد الطبيعي وبالتالي زيادة النقد الأجنبي المتدفق لخزينة الدولة، وهذا ما يترتب عليه ضعف القوة التنافسية للقطاعات الأخرى وذلك بسبب الاستراتيجية الاقتصادية التي تعتمدها هذه الدول من خلال الاعتماد على مصدر وحيد في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد على مصدر واحد في دعم التنمية الاقتصادية، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة مدى تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري، إذ أن معظم الإيرادات العامة للدولة تكون من الجباية النفطية، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يتعرض لأزمات اقتصادية كبيرة بدءا من أزمة 1986 إلى غاية الأزمة الحالية، حيث انخفضت مداخيل الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية بلغت 42 دولار للبرميل سنة 2016، وهذا ما يدعوا السلطات الجزائرية إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تصحيح مسار الاقتصاد الجزائري، وذلك بتبني إصلاحات جديدة تكون فيها سياسة التنويع الاقتصادي أولى الأولويات، وهذا من أجل تأهيل القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق المنافسة الدولية.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج نلخصها فيما يلي:

- ضعف تنافسية القطاعات الاقتصادية المنتجة كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة؛
- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي؛
- سيطرة قطاع النفط على صادرات الاقتصاد الوطني؛
- فشل المخططات التنموية في خلق تنافسية محلية بين القطاعات الاقتصادية.

الهوامش و المراجع المعتمدة :

[1]– محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الميزانية الصفرية، مقال منشور في مجلة سينار كابيتال، العدد مجهول، سنة2012، ص8.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000 . 2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المدية–الجزائر، سنة 2014، ص.ص 4–5.

[4]– كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن قسم عوم التسيير–جامعة وهران–الجزائر، العدد الثامن، سنة 2005.

[5]– نفس المرجع السابق، (كربالي بغداد) .

[6]– بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات–حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة برج باجي مختار عنابة–الجزائر، سنة 2012، ص.ص 165–171.

[7]– شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، سنة 2012، ص87.

[8] – زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة–الجزائر، سنة 2011، ص.ص 96–97.

[9] – نفس المرجع السابق.

[10]- OPEC, annual statistical report, 2012-2016.

[11]– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب؛ –قوانين المالية السنوية 2007–2015.

[12]- OCED, annual statistical report, 2012-2016.

[13]- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2015، الجزائر، سنة 2015.